المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/07/2014

Plus de 16.000 demandes de titre de séjour déposées au Maroc par des migrants.

Plus de 16.000 demandes de régularisation ont été déposées au Maroc dans le cadre de l'opération menée en 2014 par le royaume au titre de sa "nouvelle politique migratoire", a-t-on indiqué vendredi de source officielle.

Pour répondre à l'afflux de migrants aux portes de l'Europe en même temps qu'aux critiques d'ONG sur ce dossier, Rabat avait annoncé fin 2013 le lancement d'un opération à destination des 30.000 migrants, pour la plupart d'origine subsaharienne, qui se trouveraient sur son sol.

A mi-parcours, "16.123 dossiers ont été déposés et 14.510 étudiés", a déclaré à la presse le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Charki Draiss.

"Nous avons répondu positivement à 3.000 de ces dossiers, ce qui représente 20%", a-t-il ajouté, en marge de la cérémonie d'installation à Rabat d'une "commission de recours" chargée de se pencher sur les demandes en souffrance.

Présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, officiel), cette commission est composée de responsables politiques ainsi que de représentants de la société civile.

"Elle siègera périodiquement et préconisera des régularisations par groupes", a affirmé à l'AFP le président du CNDH, Driss el Yazami, ajoutant qu'elle allait se pencher en premier lieu sur les femmes ayant déposé une demande.

"Nous allons demander la régularisation de l'ensemble de ces 5.000 femmes, qui figurent parmi les catégories prioritaires", a ajouté un responsable du Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et migrants (Gadem), Hicham Rachidi, membre de la commission.

Regrettant la "lenteur" du processus, il a par ailleurs appelé à "assouplir les critères", comme le nombre d'années (au moins cinq) de résidence au Maroc requis.

Une série de conventions a en outre été signée entre le ministère en charge de la Migration, des associations et d'autres départements gouvernementaux, comme l'Education Nationale, afin de mettre en oeuvre une "politique d'insertion sociale", selon M. Yazami.

Longtemps simple pays de transit sur le chemin de l'Europe, le Maroc est de plus en plus considéré comme un pays d'accueil, plaçant le royaume devant une série de défis nouveaux.

Le 20 juin, des incidents ont ainsi éclaté entre des résidents marocains et subsahariens d'un quartier de Tanger (nord), déjà théâtre de heurts fin 2013 après le décès d'un clandestin camerounais. Selon des médias, plusieurs personnes ont été blessées dont quatre policiers.

http://www.assissou.com/2014/07/07/plus-de-16-000-demandes-de-titre-de-sejour-deposees-au-maroc-par-des-migrants-18817455/

ورشة تكوينية بالناظور حول «الهجرة واللجوء»

5/1823

(و م ع) - «المغربية» - نظمت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوم الجمعة بالناظور، ورشة تكوينية حول موضوع «الهجرة واللجوء»، بمشاركة خبراء وممثلي قطاعات حكومية وفعاليات المجتمع المدني.

وقال رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان محمد النشناش، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن المغرب الذي ينظر إليه كنموذج وبلد منفتح مدعو لتحسين وضعية المهاجرين غير الشرعيين في المجالات الصحية والأمنية وعلى مستوى السكن والشغل، ومعاملة هؤلاء معاملة إنسانية وكريمة.

وبعد أن أبرز أهمية المبادرة الملكية لبلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة، دعا النشناش الأجهزة التنفيذية إلى منح المهاجرين تسهيلات أكبر، خاصة أن عددهم غير مقلق بالنسبة للبلد.

من جانبه، صرح أكرم طرفاوي زيادي، مكلف بالبرامج بمكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأنه على إثر التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال الهجرة، خطا المغرب خطوات مهمة واضحى نموذجا يحتذى في ما يتعلق بالتعامل مع موضوع الهجرة واللجوء.

وأعرب طرفاوي بالمناسبة عن استعداد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمواكبة المملكة ومصاحبتها خاصة في ما يتعلق باستكمال ترسانتها القانونية في هذا المجال وإدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمع.

من جهته، أشار محمد لرابطي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للحسيمة الناظور، في مداخلة له، إلى التقرير الموضوعاتي حول وضعية الأجانب بالمغرب الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال سنة 2013 تحت عنوان "من أجل سياسة جديدة في مجالي اللجوء والهجرة"، والذي دعا فيه السلطات العمومية أساسا إلى ضمان حقوق المهاجرين، ووضع سياسة لإدماج اللاجئين وأفراد أسرهم في مجال السكن والصحة وتمدرس الأطفال والتكوين والشغل، فضلا عن وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم للجوء.

عاجل: أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخلون على الخط في قضية تعذيب المعتقل عمر محب والفضحية في طريقها لوزارة العدل

كود عمر المزين
الاثنين 7 يوليوز 2014 - 19:58

حل قبل قليل من يومه الإثنين (7 يوليوز 2014)، بسجن بوركايز في مدينة فاس، أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للاستماع إلى المعتقل عمر محب العضو البارز في جماعة العدل والإحسان، والذي أكدت زوجته خديجة سيف الدين المحامية بهيأة فاس أنه تعرّض للتعذيب من طرف مدير هذه المؤسسة وبعض الموظفين.

وعلمت "كود" أن أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد استمعوا للمعتقل عمر محب لأزيد من ساعتين، ومن المنتظر أن يتم رفع تقرير مفصل في الموضوع إلى إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاتخاذ ما يراه مناسبا.

ولم تستبعد مصادر خاصة أن يتم إحالة التقرير على وزير العدل والحريات

الأخبار
تأثيم بالخبر اليقين

صور صادمة لسجناء يتكدسون مثل «السردين» داخل سجن عين قادوس بفاس

5081S

سجناء يكشفون عن انتشار أمراض جلدية ومعدية تزامنا مع ارتفاع درجة الحرارة

محمد اليوبي

توصلت «الأخبار» بصور صادمة من داخل السجن المدني عين قادوس بفاس، مرفوقة بتقرير أنجزه بعض السجناء، يرصد حالة الاكتظاظ التي يعرفها هذا السجن الذي يعتبر من أكبر السجون المغربية. وكشف التقرير عن معاناة مئات المعتقلين داخل هذا السجن، خاصة مع حلول فصل الصيف وارتفاع درجة الحرارة بشكل مفرط بالعاصمة العلمية.

وأفاد التقرير ذاته، أن السجن المدني عين قادوس تحول إلى مرتع خصب لكل التجاوزات والخروقات، مسجلا أن «عملية توزيع السجناء على الأحياء الموجودة بهذا الجحيم الحارق، لا تخضع لأية معايير اللهم معيار الشكارة الذي وحده يرسم ويحدد الفارق في كل شيء في الإقامة والمعاملة والصحة والاستحمام والزيارة والتجوال»، حيث يودع الميسرون أو ما يعرف داخل السجن بـ«وجوه الخير» في زنازين صغيرة لا يتعدى نزلاؤها الأربعة بالحي الفرنسي أو «حي الـ5 نجوم» كما يسميه أهل الدار، في حين يحشر الكادحون «وجوه الشر» في عنابر مملوءة عن آخرها بالحي العربي أو حي التربة، حيث تتكدس الأجساد ملتصقة ببعضها ناشرة رائحة الموت الممزوج بالعرق والدخان في كل الأركان والزوايا والممرات.

وأورد سجناء يوجدون رهن الاعتقال داخل هذا السجن، أن الطاقة الاستيعابية لمؤسسة عين قادوس هي 600 سجين، حسب الإحصائيات الرسمية للمندوبية العامة للسجون، لكنها في الواقع تضم أزيد من 1600 سجين، حيث تضم الغرفة الواحدة ما يزيد عن ثمانين سجينا، في الوقت الذي لا تتعدى طاقتها الاستيعابية 10 سجناء. وكشفت المصادر ذاتها، أن غرفة بالحي الجنحي مثلا تضم 90 سجينا، علما أن مساحتها لا تتجاوز 24 مترا مربعا، وغرفة أصغر منها تضم 50 سجينا، وأخرى تضم 40 سجينا، ما يتسبب في إصابة السجناء بأمراض جلدية «الجربة»، وتكاثر مختلف أنواع الحشرات والجراثيم الضارة التي تزيد في سرعة انتشار الأمراض المعدية.

وذكر التقرير أن أغلب السجناء مصابون بأمراض تنفسية وأمراض الربو والسل، وهي أمراض منتشرة بشكل مهول في أوساط السجناء، وما يزيد من تأزيم الوضع، يضيف التقرير، «وجود مصحة صغيرة تفتقر لأبسط التجهيزات الطبية وتعج يوميا بأعداد كبيرة من المرضى تزداد معاناتهم أمام تفشي هذه الأمراض».

وأشار التقرير إلى أن الاكتظاظ المزمن الذي يعرفه سجن عين قادوس، أصبح يشكل أرضية خصبة لانتشار العديد من مظاهر الاختلال النفسي والاجتماعي والصحي، من قبيل انتشار الأمراض الجلدية من حكة وجربة، وأمراض مزمنة مثل الربو والروماتزم، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الشذوذ الجنسي «الذي لم يعد أمرا يمارس في الخفاء وإنما أضحى أمرا مكشوفا يمارس في العلن وبتواطؤ تام مع بعض الحراس، وتحويل بعض الغرف إلى أوكار للدعارة».

وكشف التقرير كذلك عن تفشي ظاهرة المتاجرة بأماكن النوم بين السجناء المحظوظين، حيث يتم توزيع هذه الأماكن حسب أسعار محددة سلفا، ووفق علاقات الزبونية والمحسوبية، في حين يتكدس السجناء الذين «لا يدفعون المقابل» داخل زنازين تشبه القبور، أو يأخذ شبره في مكان يسمى «لا ار» أو أمام المرحاض حيث الروائح الكريهة.

وتزامنا مع حلول فصل الصيف، وارتفاع درجة الحرارة بشكل مفرط، أكد التقرير أن السجناء يعانون من قلة الماء البارد، وأورد مثال على ذلك، بـ«الحي الجديد» أو «كارتيي فرونسي»، الذي يضم أزيد من 100 معتقل يستفيدون من ثلاجة واحدة، والحي الجنائي يضم أكثر من 300 معتقل لديهم كذلك ثلاجة واحدة على غرار باقي الأحياء، ورغم وجود الثلاجة، فإنها، حسب التقرير، محتكرة من لدن أصحاب النفوذ داخل السجن. وكان التقرير الذي قدمه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد سجل تنامي ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون، أمام الارتفاع المتزايد للساكنة السجنية، حيث قفزت من 57763 سنة 2009، إلى 72816 سنة 2013 حسب الإحصائيات الرسمية، مشيرا إلى أنه بسبب الاكتظاظ واستقرار الاعتمادات المخصصة، فقد تراجعت الحصة الغذائية لكل نزيل إلى 11 درهما يوميا سنة 2013.

وأورد اليزمي أنه من المؤشرات الإحصائية الأخرى الدالة على حج

م الاكتظاظ السجني، هو مؤشر المساحة المخصصة لكل نزيل مؤسسة سجنية، حيث يبلغ المعدل الوطني، حسب إحصائيات المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، 1.68 متر مربع لكل نزيل، لكن مع تفاوتات حادة حسب المؤسسات السجنية، تتراوح بين 0.70 سنتمتر مربع، و13.49 مترا مربعا لكل نزيل.

لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تزور محب للتحقيق في تعذيبه

على إثر الاعتداء الشنيع الذي تعرض له المعتقل السياسي عمر محب من طرف إدارة السجن المحلي ببوركايز، أرسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان زوال يوم الإثنين 07 يوليوز 2014 لجنة عن جهة فاس بولمان للبحث والتحقيق في وقائع الاعتداء والتعذيب الذي تعرض له عمر محب من طرف إدارة السجن.

وتكونت هاته اللجنة من السادة: عبد الواحد المسكيني ومحمد السباعي وعبد المجيد المكني، حيث تم الاستماع إلى المعنيين بالملف ومن بينهم الضحية عمر محب، ويذكر أن هذا الأخير سبق له أن تقدم بشكاية في الموضوع إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعرض فيها التعذيب المنهج الذي تعرض له من طرف إدارة السجن وموظفيه، كما أوضح للّجنة الزائرة حجم التضييق الذي يتعرض له منذ مدة بما في ذلك حرمانه من خضوعه للفحص الطبي قصد تحديد نسبة العجز الذي لحقه جراء الاعتداء، وفي هذا الصدد تقدم المعتقل عمر محب بطلب رام إلى إجراء خبرة طبية بشكل رسمي.

وكانت حلت لجنة من المندوبية السامية لإدارة السجون بالمغرب، مكونة من طبيب ومفتش المندوبية، بالسجن المذكور يوم الجمعة 04 يوليوز 2014 حيث استمعوا لجميع الأطراف المعنية بالشكاية بما فيهم المشتكي السيد عمر محب، إذ أكد كل ما ضمن في البلاغ الذي سبق أن صدر عن أسرته بتاريخ 02 يوليوز 2014.

وقد تعرض المعتقل السياسي عمر محب، عضو جماعة العدل والإحسان، يوم الأربعاء 2 يوليوز 2014 بالسجن المحلي بوركايز بفاس لتعنيف قوي وتعذيب من قبل مسؤولين وموظفين بالمؤسسة السجنية المذكورة، حيث تم تجريده من جميع ملابسه وضربه على مستوى الرأس حتى غاب عن الوعي لمدة أربع ساعات، وهو في وضعية صحية حرجة.

http://www.aljamaa.net/ar/document/82844.shtml

المعتقلون العاطلون

2351

حملت عائلات العاطلين المعتقلين بالسجن المحلي لسلا السلطات مسؤولية حياة أبنائها، بعد توالي حالات الإغماء جراء التعنيف في صفوف مجموعة العاطلين قيد الاعتقال.

واتهمت العائلات، في بيان نشر أمس، إدارة سجن سلا بتعنيف وإهانة العاطلين قيد الاعتقال مباشرة بعد انصراف لجنة خاصة بعثها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمعاينة آثار التعذيب على معتقل آخر ينتمي إلى ذات المجموعة. وأضاف البيان أن العاطلين المغمى عليهم بسبب التعذيب لم يتلقوا أي رعاية صحية، متهمة إدارة السجن بعدم مراعاة الظروف الصحية للمعتقلين رغم توفرها على ملفات طبية لهم.

Coopération

Entretien du délégué interministériel aux droits de l'Homme avec le ministre malien de la Justice

15374/2

Le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, s'est entretenu, vendredi dernier à Rabat, avec le ministre malien de la Justice, Mohamed Aly Bathily, des moyens de renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits de l'Homme. Dans une déclaration à la MAP à l'issue de cette entrevue, M. El Hiba a plaidé en faveur du renforcement de la coopération maroco-malienne dans le domaine des droits de l'Homme, rappelant les relations privilégiées unissant les deux pays qui se sont particulièrement renforcées après la dernière visite royale au Mali. Les entretiens ont porté sur les questions des droits de l'Homme, les mécanismes institutionnels mis en place en vue de leur protection, tels le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, a ajouté M. El Hiba. Cette rencontre, a-t-il dit, a été aussi l'occasion de donner un aperçu sur l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, ainsi que sur les réformes législatives et institutionnelles opérées dans ce domaine.

De son côté, le ministre malien a qualifié ces entretiens de «très fructueux» lui ayant permis de s'informer sur le fonctionnement et des champs de compétence de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, afin que son pays puisse mettre en place un mécanisme similaire dans le but de concrétiser des avancées en matière de protection des droits de l'Homme au même titre que le Maroc.

Cette rencontre s'inscrit dans le cadre de la nouvelle dynamique marquant les relations entre le Maroc et le Mali, ainsi que de l'engagement du Royaume à soutenir la stabilité et le processus de reconstruction des institutions de ce pays. Le ministre de la Justice et des libertés, Mustafa Ramid, s'était entretenu, jeudi à Rabat, avec son homologue malien Mohamed Aly Bathily des moyens de renforcer la coopération bilatérale, notamment en matière de justice transitionnelle. ■

L.M.

Réunion ce soir des deux Chambres parlementaires pour la présentation du bilan d'étape du gouvernement

L'opposition ne se fait aucune illusion sur la prestation de Benkirane

Quel bilan d'étape le chef du gouvernement présentera-t-il ce soir devant les deux Chambres parlementaires réunies? S'agira-t-il du rapport présenté à la presse en mars dernier sous l'appellation de "L'action du gouvernement durant 2012-2013: impacts préliminaires et perspectives d'avenir"? Benkirane aura-t-il pris le temps, s'offrant quatre mois supplémentaires, pour présenter un bilan revu et corrigé par l'entrée au gouvernement du Rassemblement national des indépendants? Autrement dit, ce soir le chef du gouvernement présentera-t-il le bilan du gouvernement Benkirane I ou celui de Benkirane II qui a vu la détention par le parti de Mezouar de 7 portefeuilles ministériels de poids? Selon nos informations, le RNI a bien participé à l'élaboration de ce bilan d'étape qui est en principe annuel. «Cela fait 9 mois que cette formation politique est au gouvernement. Ses ministres ont chacun adressé aux services de la Primature un inventaire de leurs réalisations, actions et projets», confie un ministre appartenant au parti de la colombe. Et hier, lundi 7 juillet, la majorité devait enfin se réunir sous la présidence d'Abdelilah Benkirane pour débattre du bilan d'étape gouvernemental.

Flash-back. Le 18 mars dernier, le porte-parole de l'Exécutif (et ministre de la Communication) avait présenté un bilan de l'action gouvernementale à l'occasion du forum de la MAP, un rendez-vous médiatique devenu incontournable. Elaboré sous forme de rapport, il a pompeusement été appelé par l'équipe au pouvoir «Action du gouvernement durant 2012-2013: impacts préliminaires et perspectives d'avenir". Mostafa El Khalfi avait rendu publiques les réalisations, les actions et les mesures d'une année du gouvernement Benkirane. Alors que l'Istiqlal avait claqué la porte de la coalition plongeant la majorité dans une crise longue de près de 6 mois, le gouvernement Benkirane, à travers son porte parole affichait sa satisfaction ou plutôt son autosatisfaction. Le ministre islamiste de la Communication, converti en spin doctor de la communication, avait énuméré, listé et dressé l'inventaire de toutes les «performances» de la coalition gouvernementale sur le mode de « tout va très bien dans le meilleur des mondes ».

Le bilan d'étape (qui ne dit pas son nom) présenté en mars dernier devant la presse- une première ébauche de ce que devait présenter le chef du gouvernement devant députés et conseillers et ce conformément aux dispositions de la Constitution- a donc concerné le gouvernement Benkirane I, avant donc le remaniement qui a vu le RNI quitter les bancs de l'opposition pour rejoindre le pouvoir.

Les omissions du chef du gouvernement

«Nous n'avons pas participé à l'élaboration de ce rapport consacré à l'action du gouvernement. Il faut rester cohérent. Nous ne pouvons être comptables de ces réalisations opérées entre 2012 et 2013. Nous étions à l'opposition», avait alors précisé à «Libération» un cacique du Rassemblement national des indépendants comme pour mieux signifier que le parti de la colombe prend bien ses distances de l'expérience du gouvernement Benkirane I.

Du haut de la posture de sauveur d'une majorité phagocytée par les islamistes du PJD, le RNI a par contre participé à l'élaboration du bilan d'étape que va présenter ce mardi 8 juillet le chef du gouvernement devant les Chambres haute et basse réunies en séance plénière.

Un bilan d'étape que le chef de l'Exécutif est tenu de faire devant le Parlement, conformément à la Constitution adoptée en juillet 2011. «Le chef du gouvernement présente devant le Parlement un bilan d'étape de l'action gouvernementale, à son initiative ou à la demande du tiers des membres de la Chambre des représentants ou de la majorité des membres de la Chambre des conseillers. Une séance annuelle est réservée par le Parlement à la discussion et à l'évaluation des politiques publiques», stipule en effet la Loi suprême dans son article 101.

Après plus de deux années aux commandes du pouvoir, le chef du gouvernement se conforme enfin à la Constitution. Et le bilan dont se targuent ceux et celles de la coalition gouvernementale est élaboré selon la logique du verre à moitié plein et surtout de l'omission. Florilège d'exemples d'omission : «Le gouvernement a élaboré une stratégie globale et intégrée portant sur les questions relatives à la femme et à la famille » omettant de signaler que le projet de loi contre la violence faite aux femmes de Bassima Haqqaoui est mort-né .

Un bilan d'étape qui revient sur l'action de l'Exécutif et l'importance qu'il a accordée à la culture, ne soufflant mot sur le transfert de tous les musées du Maroc à la Fondation des musées de Mehdi Qotbi.

Un discours sur les valeurs en guise de bilan

L'Exécutif dit avoir consolidé la lutte contre la corruption à travers la justice, la mise en place d'un système électronique efficace de réception des plaintes et la publication du rapport national d'autoévaluation. Omission encore : le système des Nations unies vient récemment de placer le Maroc sur le banc des mauvais élèves de la lutte contre la corruption.

Omission mais récupération aussi. Le RAMED, c'est désormais le gouvernement Benkirane. Merci Abbas El Fassi et Yasmina Baddou ! Plus fort encore, le gouvernement s'approprie la nouvelle politique migratoire, oublieux de la recommandation du CNDH et du coup d'accélérateur donné par le Souverain.

Une croissance au plus bas, des indicateurs au rouge et une absence de visibilité économique viennent s'ajouter à la cherté de la vie, aux augmentations des prix de produits de consommation et à des tarifs d'électricité qui s'envolent. « Nous vivons une panne de réformes. Les échecs se multiplient. Statut des femmes, mainmise sur les télévisions; les dérapages sont légion. Et pour pallier toutes ses non-réformes, Benkirane a développé un discours électoralisto-religieux résolument construit sur les valeurs conservatrices. Et cela ne fait que commencer, renforçant l'ambiance malsaine d'une campagne électorale avant l'heure», conclut ce conseiller de l'Istiqlal.

Narjis Rerhaye

M. Driss El Yazami s'entretient avec le rapporteur de la commission des questions politiques et de la démocratie au sein de l'APCE

07 Juillet 2014

M. Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), s'est entretenu, lundi (07/07/14) à Rabat, avec le rapporteur de la commission des questions politiques et de la démocratie au sein de l'Assemblée parlementaire du conseil de l'Europe (APCE), Bogdan Klich.

http://www.map.ma/fr/phototheque/m-driss-el-yazami-sentretient-avec-le-rapporteur-de-la-commission-des-questions-politiqu